

مقدمة

يقتضي التكوين الخاص لقوات الشرطة أن يحكمها قانون خاص ينظم أعمالها ومسئوليات وواجبات منسوبيها وبالتالي المسؤولية الجنائية والإدارية عن عدم أدائهم لهذه المسؤوليات والواجبات المنصوص عليها في القانون.

نجد أن قوانين الشرطة المتعاقبة وكنظام تأديبي للخاضعين لها حددت الواجبات والمحظورات وإتبع المشرع نظام التدرج العقابي لتحقيق هدفه التأديبي لمنسوبي جهاز الشرطة عند ارتكابهم لأي أفعال أو امتناعات تشكل مخالفة لقانون الشرطة أو لوائحه أو القوانين الأخرى ذلك إبتداءً من إجراءات التحقيق والمحاسبة والمحاكمة بأنواعها ودرجات التقاضي والآثار المترتبة على اتخاذ هذه الإجراءات.

على ما تقدم نجد أن قانون الشرطة 2008م سار على ذات نهج القوانين السابقة حيث نص في المادة(46) على الآتي:

1- فيما عدا جرائم الحدود والقصاص تختص محاكم الشرطة بالفصل في الأفعال أو الامتناعات الواقعة من أي شرطي خاضع لأحكام هذا القانون ويكون جريمة أو مخالفة بموجبه أو بموجب أي قانون آخر إذا ارتكبت أثناء تأدية العمل الرسمي أو بسببه.

2- مع عدم الإخلال بأحكام البند(1) يجوز للوزير أو من يفوضه إحالة أي دعوى جنائية لمحكمة عادية مختصة إذا اقتضت العدالة ذلك.

لذلك سنتناول في هذا البحث نظام التأديب في جهاز الشرطة وما إتبعه المشرع من تدرج إجرائي وعقابي بما يجعله نظام يحقق أعلى درجات الإنضباط وسط منسوبي قوة الشرطة ذات التكوين الخاص والمهام الخاصة بل والجرائم والمخالفات ذات الطبيعة الخاصة بالنظر لطبيعة مرتكبها.

أهمية البحث:

تتبع أهمية هذا البحث من خطورة ما يترتب على إتهام رجل الشرطة هذا الشخص الذي يفترض أن يتميز بأعلى درجات الانضباط الأخلاقي والسلوكي من صدق وأمانة وعفة يد ولسان وما إلى ذلك بحسبان أنه أحد أركان العدالة وبالتالي فإتهام رجل الشرطة تترتب عليه إجراءات معينة تهدف في مجملها لتحقيق أعلى درجات الانضباط التي يرمي إليها نظام التأديب الشرطي.

على ذلك كان إختياري لهذا الموضوع لتوضيح حقائق أرسنها القوانين المتعاقبة للشرطة منطوقاً لإيجابيات نظام التأديب المعمول به وسلبياته.

مشكلة البحث والصعوبات التي واجهتني عند كتابة البحث:

عند كتابة هذا البحث وإختياري لموضوعه واجهتني عدة مشاكل يمكن إيجازها في

الآتي:

1. لا توجد دراسات سابقة منفصلة ومفصلة حول نظام التأديب في الشرطة السودانية.
2. إعتمدت على القوانين المنظمة للتحقيق والمحاسبة والمحاكمة لمنسوبي جهاز الشرطة.
3. أستعنت بمجلة أحكام الشرطة والتي صدرت منها طبعة واحدة عام 2006م.
4. قانون الشرطة وطبيعته هل هو قانون جزائي أم إداري أم مختلط؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

1. إبراز دور إجراءات التحقيق ومحاكم الشرطة كأحدى ركائز نظام التأديب الشرطي وتطور ذلك عبر القوانين المتعاقبة.

2. تسليط الضوء على إيجابيات نظام التأديب المتبع وعرض أوجه القصور التي تعترى إجراءات التحقيق والمحاكمة.

3. إبراز دور القضاء الشرطي في التأديب الشرطي ودرجات التقاضي ومدى إنسجامها ومبادئ العدالة.

المنهج المتبع في البحث:

بعد أن وقفت على مناهج كتابة البحث العلمي المختلفة تبين لي إن المنهج الوصفي التحليلي يعتبر أنسب لمنهج لكتابة هذا البحث القانوني.

حدود البحث:

1. الحدود المكانية: جمهورية السودان.
2. الحدود الزمانية: 1900-2009م.
3. الحدود الموضوعية: تطور نظام التأديب في الشرطة السودانية منذ نشأة جهاز الشرطة في عهد الاستعمار.

الإطار العام للبحث:

إتجهت في هذه الدراسة إلى تقسيمها إلى أربعة فصول يحتوي كل فصل على مبحثين وراعى التوازن في عدد صفحات الفصول وكذلك المباحث.

وبدأت البحث بمقدمة حوت أهمية موضوع البحث وأهدافه والمشكلات التي واجهتني عند الكتابة وأوضحت منهج البحث الذي استخدمته لكتابة موضوع البحث وبينت الحدود المكانية والزمانية وحرصت على إتباع الضوابط والقواعد الفنية عند الإشارة إلى المراجع المتعلقة بالبحث ووقفت على البحوث العلمية والدوريات العلمية المتخصصة وذيلت البحث

بقائمة المصادر والمراجع وراعى الترتيب الفنى المعمول به فى الرسائل العلمية ووضع

المراجع العربية القانونية بحسب الحروف الهجائية للمؤلفين.

جاء تقسيم هذه الفصول وفق الآتى:

الفصل الأول: نشأة وتطور جهاز الشرطة فى السودان:

وهذا الفصل يحتوى على مبحثين:

المبحث الأول: تاريخ الشرطة فى عهد ما قبل الاستقلال

المبحث الثانى: تاريخ الشرطة فى مرحلة العهود الوطنية

الفصل الثانى: ضوابط العمل فى الشرطة السودانية:

المبحث الأول: الواجبات والالتزامات فى قانون شرطة السودان 2008م،

المبحث الثانى: الجرائم والمخالفات التى تقود للتأديب الشرطى

الفصل الثالث: السلطة المختصة بالتأديب فى الشرطة:

المبحث الأول: تأديب ضباط وضباط صف وجنود الشرطة

المبحث الثانى: ضمانات التأديب فى الشرطة

الفصل الرابع: الجزاءات والاستئنافات فى التأديب الشرطى:

المبحث الأول: العقوبات والجزاءات الواردة فى قانون شرطة السودان 2008

المبحث الثانى: الاستئناف ومرآله فى التأديب الشرطى

أخيراً الخاتمة وتشمل النتائج والتوصيات.